

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

علاقة الجامعة بالتنمية المحلية " واقع وأفاق "

The university's relation with local development

"reality and prospects"

بن حفاف علي^{1*}، الهادي دوش²،

¹جامعة حمدة لخضر بالواد (الجزائر)، Benheffafali1964@gmail.com

²جامعة حمدة لخضر بالواد(الجزائر)، Doucbain19@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01

تاريخ القبول: 2021/05/17

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/30

* المؤلف المرسل

المخلص:

عرف العالم اليوم نقلة نوعية في عدة مجالات نتيجة للتطور التكنولوجي المعلوماتي و الإتصالي وما رافقهما من تدفق علمي جعل من الكرة الأرضية قرية واحدة ، حيث أصبح العلم أداة محورية لتطور ورقي الشعوب ، و إنتقل العالم اليوم من الإقتصاد الصناعي إلى إقتصاد المعرفة ، وبالتالي أصبحت الشعوب تركز أكثر على رأس المال البشري لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها ، بإعتبار أن الإنسان هو المحور الأساس لتفعيل آليات التنمية.

وعليه ، فدور الجامعة يعتبر محوريا في خدمة المجتمع من خلال ربط البحث العلمي بإحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات ، وذلك بما تقدمه من بحوث علمية وبما يتوفر لديها من كفاءات بشرية ، يعول عليها في النهوض بالإقتصاد الوطني ، ولكي تحقق الجامعة التطور والرقي للمجتمع يجب التركيز على البحث العلمي الجاد والهادف الذي يمكن من خلاله تشريح المشكلات وتقديم الحلول المناسبة ، غير أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تشهد ركودا وإخفاقا في الإعتناء بالبحث العلمي ، هذا مقارنة بما تشهده الجامعات في البلدان المتطورة ، الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية الشاملة ، وحتى نهض بالتنمية لابد من إيجاد الحلول لبعض المعوقات والمشاكل التي تواجهها المنظومة الجامعية ، ووضع خطة متكاملة وإدارتها بحكمة على المستويين الوطني والمحلي .

الكلمات المفتاحية : الجامعة ؛ البحث العلمي ؛ التنمية المحلية ؛ كفاءات بشرية ؛ المعوقات

Abstract

Today, the world witnesses a qualitative shift in several fields as a result of technological development, especially in the field of communication information and the accompanying scientific flow that made the globe one village. Where science has become a pivotal tool for the development of people. And today the world has moved from an industrial economy to a knowledge economy. Consequently, people become more focused on human capital to achieve development in all its dimensions, considering That the human being is the primary axis for activating development mechanism

The university has a pivotal role in serving the community by linking scientific research with the needs of the production and services sectors. Rather, what scientific research it provides and what it has of human competencies available to it, it is reliable for the advancement of the national economy.

In ordre for the university to achieve the development and advancement of society, it must focus on serious and meaningful scientific research through which to dissect problems and provide appropriate solutions. However, higher education institutions in Algeria are experiencing stagnation and failure to take care of this

scientific research compared to what universities in developed countries are witnessing. Which reflects negatively on comprehensive development and local development in particular, and in order to promote development, solutions must be found to some of the obstacles and problems facing the university system. An integrated plan should be developed and managed wisely at the national level.

Keywords: *University; ScientificResearch; Local Development-HumanCompetencies; Constraints.*

مقدمة:

من خلال تصفح مسارات تاريخ البلدان المتقدمة ، يتضح لنا جليا أن من أهم الركائز المعتمد عليها تأهيل الجامعة سواء من خلال البحوث العلمية أو بما تنتجه من كفاءات بشرية في شتى التخصصات العلمية . وبالتالي فمؤسسات التعليم العالي تساهم بصفة مباشرة وأساسية في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام . خاصة وأن العالم اليوم يعرف حركية متسارعة وهائلة في جميع المجالات ، بفضل التطور التكنولوجي ، لم يصبح العلم اليوم مجرد أداة للمعرفة فقط ، بل مصدرا للتنمية وبالخصوص التنمية المحلية ، بهدف ترقية وتطوير المجتمع في شتى جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية... الخ .

إن مؤسسات التعليم العالي بما تنتجه من طاقات بشرية متخصصة ، وما تقدمه من خلال البحوث العلمية يجعل منها أداة فعالة وأساسية في تحقيق أهداف التنمية المحلية ، ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى ساهمت الجامعة الجزائرية بكفاءاتها وببحثها العلمي في عملية التنمية المحلية في الجزائر ؟
وعليه ، سوف نعالج هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ، الأهداف والمقومات.

المحور الثاني : الكفاءات الجامعية الجزائرية والبحث العلمي وأهميتهما في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

المحور الثالث : معوقات الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ، الأهداف ، المقومات

قبل الحرب العالمية الثانية ، كان ينظر إلى التنمية على أساس أنها تنمية إقتصادية وحسب ، و بداية من ستينيات القرن الماضي ، ونتيجة لتزايد الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات خاصة النامية منها، أصبح مفهوم التنمية يأخذ أبعاد وطنية وإقليمية ومحلية ، ومنه ظهرت عدة مفاهيم للتنمية ، غير أن ما يهمنا هو مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

إن أول ظهور لمصطلح التنمية المحلية واعتراف حكومي لها كان من طرف فرنسا من خلال المخطط الرابع

1984م-1988م وهذا بإقرارها للتنمية المحلية كمنط من أنماط التنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية ، نذكر من بينها تعريف " قزافية قريني " بأنها: مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم⁽¹⁾ ويعرفها الدكتور "عبد المطلب عبد الحميد " بأنها : العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية⁽²⁾، كما يرى الدكتور " أحمد رشيد " أن التنمية المحلية هي : دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية ، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة⁽³⁾.

إذا ، فالتنمية المحلية حسب هذه التعاريف تتعلق بالمشاركة الشعبية لتدعيم جهود التنمية المحلية، وأنها عبارة عن مسار يدخل ضمن حدود معينة إقليميا ، وهي أيضا تعبر عن برامج وسياسات تهدف إلى تنمية المستوي الاقتصادي و الاجتماعي للفرد ، بمعنى أن التنمية المحلية عملية شاملة ومتكاملة ومقصودة ، بل هي حتمية ضرورية لترقية وتطوير المجتمع ككل وفق برامج ومخططات منظمة ، الهدف منها تلبية حاجيات المواطن .

الفرع الثاني: اهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أهداف تختلف باختلاف حاجيات المجتمع الواحد ، غير أن العامل المشترك بين الأفراد هو تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي ، ومن بين أهم أهداف التنمية المحلية ما يلي :

إشباع حاجيات الأفراد وترقية مستواهم المعيشي : من بين الحاجيات الأساسية توفير المسكن اللائق ، الغذاء ، الملابس ، الحماية و الأمن... الخ ، وذلك بتسخير جميع الموارد والإمكانات المتاحة.

زيادة الدخل المحلي : إن عملية الزيادة في الدخل تفرضه عوامل مختلفة أهمها : الزيادة في نسبة النمو السكاني وما يقابله من إمكانات مادية متاحة ، فكلما كان معدل الزيادة في السكان مرتفعا كلما اضطرت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل.

مضاعفة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية.

تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .

المطلب الثاني: مقومات وميكانيزمات التنمية المحلية

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية

إن تحقيق هذه الأهداف مرهون بتوفر عدة مقومات هي بمثابة قواعد أساسية ومن أهمها :

- إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية ، ولن يتأتى ذلك إلا بالوعي الجماعي للأفراد من خلال تحسيسهم بضرورة رفع مستواهم المعيشي اجتماعيا و إقتصاديا وثقافيا ، بواسطة إقناعهم بضرورة إشراكهم في تحقيق المشاريع الجديدة المتعلقة بالتنمية المحلية⁽⁴⁾

- توافق جهود التنمية المحلية مع الحاجيات الضرورية للمجتمع المحلي ، بمعنى إشباع الحاجيات المستعجلة للأفراد ، وهذا يساعد على الإحساس بالثقة و التعاون والعمل على إنجاح مشاريع التنمية التي تعود بالفائدة على كافة أفراد المجتمع والتخفيف من معاناتهم وحل مشاكلهم اليومية⁽⁵⁾

- الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة ، ويقصد بها الإعتماد على الموارد الطبيعية والموارد البشرية خاصة ما تعلق بالكفاءات البشرية المتخصصة.
- ضرورة مساعدة الحكومة ، وذلك من خلال التشجيع الحكومي ، سواء المعنوي أو المادي ، خاصة في المجالات التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها.
- التركيز على المخططات والبرامج التي تتحقق في المدى القصير ، أي التركيز على الخدمات السريعة النتائج ، التي تلبي الحاجيات المستعجلة للمجتمع المحلي من أجل كسب ثقة الأفراد وإدماجهم في العملية التنموية والإبتعاد مؤقتا عن المشاريع الطويلة المدى على الأقل في المراحل الأولى للتنمية المحلية (6) ، إن للتنمية المحلية مكاميرمات تتمثل في الموارد

الفرع الثاني: ميكانيزمات التنمية المحلية

وفيما يلي بيان لهذه الميكانيزمات:

- الموارد المالية : يقصد بها التمويل المحلي الذي هو من ضروريات القيام بالتنمية المحلية ، وتنقسم هذه الموارد إلى موارد مالية داخلية أو ذاتية وموارد مالية خارجية ، فالموارد المالية الداخلية تشمل الجباية المحلية، وتعتبر المصدر الأساس لتمويل الجماعات المحلية ، وهي عبارة عن ضرائب توزع حسب الطرف المستفيد سواء بين الدولة والجماعات المحلية أم لصالح الجماعات المحلية فقط أم لصالح البلدية وحدها، أما الموارد المالية الخارجية فهي عبارة عن قروض تسدد من ميزانية التجهيز والإستثمار بفضل إيرادات البلدية والمتمثلة في مساهمات المتعهدين من نفقات التجهيز العمومية ، أو عن طريق مساعدات الدولة ، كذلك الصندوق المشترك للجماعات المحلية ، ومهمة هذا الأخير تكمن في مساعدة البلديات التي تعاني من وضعية مالية صعبة ، وتتكون موارد هذا الصندوق من الرسم على النشاط المهني ،الدفع الجزائي ،الرسوم الأخرى المحددة بقوانين الجباية ، مثل : القسيمة على السيارات ، والرسم على القيمة المضافة... الخ ، كما تعتبر برامج الإنعاش الإقتصادي والبرامج القطاعية بنوعيتها المركزية وغير الممركزة ، إضافة إلى مخططات البلدية للتنمية كلها موارد مالية غير مباشرة ،هدفها تحقيق التنمية المحلية وفق حاجيات ومتطلبات أفراد المجتمع (7)

-الموارد البشرية : إن عملية التنمية المحلية تستدعي بالضرورة موارد وطاقات بشرية مؤهلة للقيام بتخطيط وبرمجة وتنفيذ عمليات التنمية المحلية الهادفة والفعالة ، فالجماعات المحلية باعتبارها مؤسسات عمومية مدعوة وفقا لنص المرسوم التنفيذي رقم 95/126 ومنه المادة 06 بوضع مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية.

وعليه فان العامل البشري وبالخصوص الكفاءة المتخصصة تعتبر من أهم الركائز المعول عليها في دفع عجلة التنمية المحلية . كما تعتبر المؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هي المنتجة لهذه الطاقات البشرية (8)

المبحث الثاني: الكفاءات الجامعية والبحث العلمي وأهميتهما في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

قبل التحدث عن أهمية الدور المنوط بالجامعة ، من خلال ما تنتجه من موارد بشرية مؤهلة وفق تخصصات متعددة ، وما تقدمه من أبحاث علمية تشارك لا محالة في دفع عجلة التنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، سنحاول توضيح بعض المفاهيم الأساسية مثل : الكفاءة ، الجامعة .

- الكفاءة : لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء تعريف للكفاءة ، على غرار المفكر " فليب زارقيان " Philippe Zarifian - بقوله : الكفاءة هي أخذ الفرد بالمبادرة وتحمله للمسؤولية عند مواجهته لأوضاع مهنية وظروف مختلفة(9) ، يلاحظ في هذا التعريف أن الكفاءة مرتبطة بتصرفات الأفراد. كما عرفها بعض المفكرين أنها : مجموعة من الموارد المتكاملة و المتشعبة والمتعددة ومن أهمها المعرفة ، المهارة ، التصرفات والسلوكيات الفردية ، فأما المعرفة يمكن تقسيمها إلى معارف نظرية ومعارف تطبيقية متخصصة يتحصل عليها الفرد من خلال التعليم النظامي بالجامعات ، المدارس ، والمعاهد ، أما المهارة هي الجانب المكتسب من خلال الخبرة وتنقسم إلى المهارة المعرفية وهي العمليات الفكرية ، والمهارة العملية ويقصد بها الممارسات اليدوية. أضف إلى ذلك مهارة الإتصال .

أما الباحث " غريند ستيم " -Grunde Steim- فقد عرف الكفاءة بقوله) : مثلما تتحقق الكفاءات في النشاط ، فعملياتها لا تتطلب أبعد من المهارة إنها تحتاج لتصرفات الأفراد وسلوكياتهم ومواقفهم (10) بمعنى أن الكفاءة هي المعرفة والمهارة والسيطرة على الاتجاهات السلوكية في ميدان العمل.

- الجامعة : تعتبر مؤسسة عالية المستوى ، ومن أبرز وظائفها التدريس والبحث العلمي ، حيث عرفها بعض الباحثين أنها مجتمع مصغر ، يعتبر الأستاذ والطالب من أهم مكوناتها ، ومن وظائف الجامعة تدريس و إيصال المعارف بل إنتاج المعرفة كذلك بواسطة البحث العلمي بالاعتماد على محابر علمية متطورة ، فالجامعة تساهم في بناء المجتمع وتطويره اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا... الخ

المطلب الأول: دور الكفاءات في التنمية المحلية

الفرع الأول: مخرجات الجامعة

لاشك أن الجامعة هي المحور الأساس في المجتمع ، باعتبارها ليست فقط أداة لإنتاج المعرفة بل إنها تقدم الآليات العلمية الموضوعية التي تمكن المسؤولين على اختلاف مواقعهم من بناء قدراتهم للمساهمة في تطور وبناء المجتمع(11) ، ومن هذا المنطلق يرى الأستاذ " عمار بوحوش " أن دور الجامعة يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة ، لكي يضعوا التصورات أمام المسؤولين وقادة المجتمع ، وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمكنهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية ، وإتخاذ القرارات الدقيقة أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة والمجتمع(12) أي لا يمكن حصر دور الجامعة في تكوين الطلاب بل تتعدى ذلك إلى ما هو أعمق ألا وهو صناعة المعرفة وتقديم الآليات العلمية التي من خلالها يتمكن أصحاب القرار من إتخاذ قرارات صحيحة ودقيقة وفعالة ، وبالتالي فوظائف الجامعة عديدة ومن أهمها :

-خدمة المجتمع من خلال تقديم المعرفة ونشرها مع تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة ، بهدف إعدادهم لبناء المجتمع وفقا للقدرات التي تأهلهم للمساهمة بصفة إيجابية في التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة .

-للجامعة دور في عملية البحث العلمي وتطبيقاته العلمية والتكنولوجية بما يساهم في رقي المجتمع ومواجهة التحديات المعاصرة التي أفرزتها التطورات المتسارعة للتكنولوجيا الحديثة .

-للجامعة دورا في تثقيف وإرشاد ونشر الوعي وتعزيز القيم المجتمعية والمحافظة عليها.

وبناء على ما تقدم فمؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعة هي من يقع على عاتقها إنتاج الكفاءات الجامعية و المساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية لتحقيق أهدافها .

يشهد العالم اليوم ثورة علمية ومعلوماتية وتكنولوجية في شتى مناحي الحياة ، حيث أصبح دور المعرفة أساسا لتحقيق الرقي والإزدهار وبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي ومن هنا تظهر العلاقة الوظيفية بين الجامعة من خلال البحث العلمي والتكوين والتعليم وغيرها، حيث أن التنمية المحلية لا تعتمد فقط على الموارد المالية والموارد الطبيعية بل على رأس مال بشري مؤهل ومتخصص يقود العمليات التنموية بشكل صحيح وعلمي، وللوصول إلى الأهداف المسطرة بأقل جهد وأقل تكلفة ، فضلا على أن الدول اليوم أصبحت تركز أكثر فأكثر على المورد البشري ، باعتباره القيمة المضافة لبناء ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يعتبر الفرد فيه محوريا وأساسيا (13) وهذا ما أكد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي pnud الصادر كل سنة ابتداء من سنة 2001 م.

الفرع الثاني : علاقة الجامعة بالتنمية المحلية

إن كل من التنمية والجامعة يلتقيان في قاسم مشترك ألا وهو بناء الفرد ، حيث إن مؤسسات التعليم العالي تتناول الإنسان من حيث التعليم والتكوين ،أما التنمية فتهدف إلى ترقية الفرد والمجتمع وتطويره ، بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ، وعلى هذا الأساس يجب على الجامعة أن تتكيف مع الواقع المعاصر للنهوض بالتنمية الهادفة والفعالة.

ومن خلال ما تقدم يمكن التحدث عن العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية المحلية في الجزائر ، فظهور الجامعة الجزائرية كان مع إستحداث مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 م ، وهذا بعد الشروع في تنفيذ المخطط الثلاثي الأول لسنة 1967 ، وقد نتج عن هذا المخطط حاجة ملحة لتكوين إطارات تشرف على التسيير والتنفيذ ، مما تطلب تحديد توجه جديد ومهام جديدة أوكلت إلى التعليم العالي مما نتج عنه إعادة الهيكلة وفق أربعة محاور هي :

-إعادة صياغة برنامج التكوين بشكل كلي.

-تنظيم بيداغوجي للدراسة - تكثيف النماء في التعليم العالي

-إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية (14)

جاءت بعد ذلك عدة إصلاحات وقوانين في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ، غير أن هذه الإصلاحات لا تعدو أن تكون هيكلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب ، يظهر ذلك من خلال عدم تحطبي الجامعة للدور الكلاسيكي باعتبارها قطاعا خدماتي للمتعلمين وليس قطاعا إنتاجيا ، وبالاهتمام ببناء وتشيد الجامعات وإهمال الكتاب الجامعي والنشر والتأليف والاستثمار في البحث العلمي وبراءات الإختراع وغيرها ، أضف إلى ذلك احتلالها ذيل الترتيب في تصنيف الجامعات في العالم.

إن دور الجامعة يجب أن يرقى إلى وظائف تمكنها من المساهمة الفعالة في التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة ، وفي تعزيز قوة الدولة داخليا وخارجيا بما يتماشى والوظائف الجديدة والتحديات المطروحة نتيجة العولمة والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية ، وغيرها.

المطلب الثاني: تأثير البحث العلمي في التنمية المحلية

الفرع الأول: البحث العلمي في الجزائر

وفي هذا السياق كشفت التقارير الدولية أن البحث العلمي في الجامعات المتطورة يساهم ما بين 25 الى 45 بالمائة في التنمية ، غير أن الجزائر خلال العشرية الأخيرة لم تتمكن من تسجيل سوى 0.22 بالمائة كمشاريع إنجاز تنموية (15) ، و بالتالي فهو رقم ضعيف جدا مقارنة بحجم الميزانية التي تنفق كل سنة عن البحث العلمي في الجزائر، إن نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصصة له وعلى كيفية ترشيد إستخدامها.

فالجزائر قبل سنة 2010م سجلت ميزانيتها المخصصة للبحث العلمي أدنى مستوياتها مقارنة بالناتج الدخل الخام ، غير أنه ومن خلال إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي تم رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي من 1 الى 2 بالمائة سنة 2012م بالإضافة إلى إتخاذ تدابير فيما يتعلق بالحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث العلمي ، كما تم إزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة (16)، تشير الإحصائيات أنه في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة ما بين 2005 و 2009 إستفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي معا من مبلغ 154.63 : مليار د ينار جزائري ، وفي برنامج التنمية الخماسي للفترة ما بين 2010 و 2014م خصص للبحث العلمي وحده مبلغ 100 : مليار د ينار جزائري (17) ، بالرغم من ذلك ، وعلى غرار الارتفاع الملحوظ في الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ، يبقى غير كاف مقارنة بالمعدل العام الدولي مثل كوريا الجنوبية وسنغافورا، فالمعدل العام يتجاوز في كلا الدولتين 5 بالمائة ، بينما في الجزائر لا يتعدى 1 بالمائة ، وقد ترجع أسباب ذلك حسب بعض الخبراء إلى التسيير البيروقراطي .

إن مصادر التمويل في الجزائر غير متنوعة كما هو الحال في البلدان المتقدمة أي شبه غياب لقطاع الإنتاج والصناعة ، مع العلم أن القطاع الخاص له دور فعال في تنشيط البحث العلمي ، كما يلاحظ شبه انعدام في مشاركة المؤسسات الدولية والإقليمية في مجال التنمية والتمويل.

من خلال ما سبق حول الأدوار المنوط بالجامعة ، سواء من حيث الإصلاحات أم الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ، يفترض مشاركة الجامعة في التنمية عموما وفي التنمية المحلية خصوصا ، بما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في التعليم والتكوين وإنجاز البحوث العلمية ، بيد أن النتائج وحسب تحاليل العارفين بالشأن الاقتصادي لا ترقى إلى المستوى المقبول وهذا راجع لعدة عراقيل وتحديات موضوعية ، وبالتالي فالجامعة الجزائرية في اعتقادنا لازالت عاجزة عن إستيعاب وإدماج الجامعيين والمكونين وهذا له عدة مبررات تتحمل الجزء الأكبر منها السياسات العامة للدولة ، أضف إلى ذلك ، غياب مخططات وبرامج واضحة ومدروسة من طرف صناع القرار بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة بفرضها لنظام LMD الذي يهدف أساسا إلى إطلاق

المبادرات للشباب الجامعي في التخصصات العلمية والتقنية لإنشاء مؤسسات ومشاريع إستثمارية ، وإدماجهم في مختلف القطاعات ، إلا أن هذا النظام ظهرت بوادر إخفاقه وفشله ليس فقط في الجزائر، بل في البلدان المنشئة له ، وعليه ومن خلال المحور الموالي سنحاول مناقشة وتوضيح أهم التحديات والعراقيل التي تعرفها الجامعة في الجزائر والتي حالت دون مشاركتها الفعالة في تطوير التنمية المحلية.

الفرع الثاني: تحديات الجامعة الجزائرية

بالرغم من الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ، إلا أن واقع الجامعات في الجزائر لم يرق إلى المستوى المقبول كما سبق تفصيله في المحور الثاني ، بل إن هذه الإصلاحات فشلت في بلوغ أهداف التنمية ، ويعود ذلك حسب بعض الخبراء إلى العوائق والصعوبات التي منها ما يتعلق بخصوصيات الجامعة نفسها ، ومنها ما تسببت فيه السياسات العامة للحكومة وطبيعة النظام السياسي في الجزائر ، وفلسفة التعامل مع القطاعات الإستراتيجية خاصة منذ العشرية السوداء إلى غاية اليوم ، كما قد تأثرت منظومة التعليم العالي ، كغيرها من القطاعات الحساسة في الجزائر بالأزمة السياسية خلال تسعينيات القرن الماضي ، مما دفع بالكثير من الكفاءات الجامعية إلى الهجرة نحو الخارج مما أثر ذلك على نقص ومحدودية إصدار المجالات المحكمة والمنشورات والبحوث العلمية ، بالإضافة إلى هزلة وقلة تسجيل البراءات والاختراعات في إطار الملكية الصناعية ، ومن نتائج الغياب الشبه التام لثمين كل ما يتعلق بالدراسات العلمية (18)

يعتبر غياب الدراسات العلمية من أهم الصعوبات المباشرة نتيجة لغموض المناهج والمقررات التعليمية ، مما جعل المنتوج الجامعي من مهارات وكفاءات بشرية غير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للعملية التنموية إلى جانب إنعدام التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات .

إن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ليست وحدها المسؤولة على خلق القيمة المضافة لتنمية وتطوير المجتمع ، بل على المؤسسات في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية والزراعية أن تشارك وتنسق فيما بينها، وما يلاحظ في الجزائر ضعف في العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية ، مع إنعدام لرغبة المؤسسات الإنتاجية في المشاركة في تكاليف البحوث العلمية ، أضف إلى ذلك إنشغال الجامعات بالجانب الكلاسيكي من حيث الوظائف كالاتهام بالتدريس والاهتمام بكل ماهو نظري وعدم إعطاء الأولوية للأبحاث التطبيقية التي تعالج الجانب التنموي للمجتمع.

يرى الخبير الإقتصادي الجزائري " بشير مصيطفي " أن ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الإقتصادية ، إنما يعود لضعف حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الإقتصادي والإجتماعي وإلى إعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة ، وهذا ما حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل " (19) بمعنى أن عملية تسيير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لازالت كلاسيكية ولم ترق إلى مواكبة التطورات المعاصرة ، مما جعل الإستفادة من مخرجات الجامعة والبحث العلمي محدودة جدا ، ولا تشارك في العمليات التنموية ، إلا بالقسط الضئيل ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الخيارات الإستراتيجية وعملية تسيير القطاع الجامعي ككل ، إذ يتوجب على السياسات

العامة للدولة إعادة النظر في تنظيم ، وتحديث منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يتناسب والتطورات المعاصرة.

إن المتتبع لواقع الجامعة في الجزائر يلاحظ ضعف موقع الجامعة ضمن السياسات العامة للدولة ، بل هناك ضبابية وعدم وضوح لدور الجامعة ضمن نطاق مخططات التنمية وهذا عكس ما هو عليه في الدول والبلدان التي عرفت مؤخرا نقلة نوعية من حيث النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي مثل تركيا ، و كوريا الجنوبية ، وسنغفورا... الخ.

وفي إعتقادنا ، أن تطوير الجامعة في الجزائر مرهون بشكل أساس بمدى مساهمتها في التنمية ككل والتنمية المحلية على الخصوص ، ولن يكون ذلك إلا بإعتمادها على المعرفة والبحث العلمي الجاد ، مع ترسيم النشاطات و التقنيات العلمية للإستفادة منها في إطار الشراكة وفي مختلف المجالات والقطاعات، كذلك بقاء الجامعة تحت الوصاية السياسية من جهة وعدم إستقلاليتها ماديا ومن حيث البرامج والتخطيط ومحدودية مراكز البحث العلمي ، وتهميشها من طرف صناعات القرار خلال الإستشارة في برامج السياسات العامة للدولة من جهة أخرى جعل الهوة تتسع بين المخرجات الأساسية للجامعة ومخططات التنمية بمختلف أبعادها ، كما أن إرتباط الاقتصاد الوطني بريع البترول والإعتماد الكلي على الثروات البترولية وعدم تحرير الفكر السياسي والإقتصادي من هذه المنطلقات أدى إلى تقزيم دور الجامعة والبحث العلمي في مشاركته في العملية التنموية ككل ، وبالتالي فلا وجود لإقتصاد المعرفة عند بناء السياسات العامة للدولة ، بالإضافة إلى قلة الدعم المادي والمعنوي وضعف التواصل العلمي والفكري بين الطالب والأستاذ وبين النخبة الجامعية ككل . وإنعدام إكتساب الخبرات الأجنبية وغياب التحفيز والتهميش لدور الأبحاث العلمية في التنمية جعل دور الجامعة لا يتعدى منح الشهادات بطريقة كمية وليست بمعيار النوعية ، وفي الغالب دون إستفادة الدولة من هذه القدرات البشرية نتيجة لغياب رؤية إستراتيجية ، وفق مخططات وبرامج مدروسة ودقيقة.

يلاحظ كذلك ضآلة ، بل محدودية الإستفادة من التوصيات التي تطرحها المنتقيات والندوات العلمية والتي تصرف عليها الدولة أموالا باهظة ، وهذا نتيجة لعدة أسباب أهمها ضعف الثقة في الإمكانيات والبحوث العلمية والخبرات الوطنية ، وبالمقابل تفضيل الأعمال والنشاطات العلمية الأجنبية .

إن جميع هذه العراقيل والتحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية اليوم ، تجعلنا أمام ضرورة إعادة النظر في المنظومة الجامعية برمتها ، سواء تعلق الأمر بإعادة النظر في الوظائف الأساسية للجامعة أو في طرق تسييرها وفي مراجعة برامجها ومناهجها ومخططاتها وذلك وفق سياسات واضحة ، دقيقة وهادفة يراعى فيها دائما مساهمة التطورات المعاصرة ومقتضيات الدخول في إقتصاد المعرفة ، ومن خلال الرجوع إلى تجارب بعض الدول النامية التي شهدت تطورا في نمو إقتصادها مثل كوريا الجنوبية وبعض البلدان الأخرى التي جعلت من الجامعة والبحث العلمي نقطة إنطلاقها لتحقيق وتطوير التنمية الشاملة . لقد أسست كوريا الجنوبية مجلس الدراسة الإستشارية للعلوم pacst في سنة 1999 م ، بهدف إجراء تنسيق كلي بين العلوم وسياسة التكنولوجيا ، بغية التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا مع وضع الأولوية للبرامج والأبحاث في التنمية الوطنية ، وبفضل

الإستثمارات المتواصلة في الأبحاث العلمية تمكنت كوريا من أن تصبح في مصاف دول السبع المتقدمة تكنولوجيا إلى جانب ماليزيا واليابان وغيرها من البلدان التي جعلت من فكرة التطورالعلمي والتكنولوجي من الأولويات الأساسية للنهوض بالإقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها(20)

يرى بعض الباحثين العارفين بالشأن الإقتصادي في كوريا بأن على الجامعات أن تولي أهمية لدورين محوريين وهما المساهمة المباشرة في إنشاء الشركات ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية والمساهمة غير المباشرة في تطوير قدرات الإبتكار الوطنية والإقليمية وذلك من خلال الإنفتاح ، والثقة ، والتعاون.

من أهم النشاطات التي يقوم بها الباحثون الإقتصاديون في دولة كوريا الجنوبية تطوير منتجات جديدة وبالمقابل خلق فرص عمل للموارد البشرية الجامعية ،وكذلك توسيع القدرات الوطنية والإقليمية التي لها علاقة بخلق الثروة ، دون إهمال لجانب التسويق وشبكات التوزيع مع تحسين الدائم والمستمر لنوعية المعيشة في إطار مشاركة الجميع في التنمية الشاملة (21)

لقد بدأت اغلب الجامعات الكورية تهتم بالتنمية الاقتصادية أواخر التسعينيات من القرن الماضي كما أصبحت مفاهيم المساهمة والتعاون مع الصناعات المحلية والإقليمية مستهدفة من طرف برامج ومناهج التعليم الجامعي . إنه ومن خلال إجراء عملية مقارنة ، يمكن لنا وبكل موضوعية إكتشاف الهوة التي تعيشها المنظومة الجامعية في الجزائر ، وما وصلت إليه دولة ناشئة ككوريا الجنوبية ، وهذا من خلال عدة مؤشرات أهمها : مؤشر عدد الباحثين في الجزائر حوالي 650 ، بينما يتجاوز في كوريا الجنوبية 4500 باحثا ، وهذا ما يفسر التقدم الذي وصلت إليه بالإعتماد على سياسات وطنية تركز على الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية ، ذلك في سبيل بناء إقتصاد وطني قائم على الإبداع والمعرفة العلمية.

من البديهي ، أن عملية الإستنساخ لتجربة كورية الجنوبية الناجحة مستحيل في الجزائر، ولاحتي في أي دولة من الدول التي لازالت في طريق النمو ، غير أن هناك عناصر مشتركة بين جميع الدول يمكن تطويرها والإستفادة منها مثل الإستثمار في العنصر البشري ، وتوثيق التعاون بين القطاعين العام والخاص والإهتمام بالبحث العلمي خاصة وأن الجزائر تتوفر على موارد وإمكانات بشرية ومادية ومناخ وموقع جغرافي ، هذا كله يمثل قيمة إضافية ، يساعد لا محالة في خلق الثروة .

للنظام السياسي في الجزائر دور مهم في دعم الجامعة والبحث العلمي ، من خلال تشجيع وإعادة النظر في البرامج والمناهج بما يتوافق وأهمية وظيفة الجامعات في بناء الفرد والمجتمع وفق أسس ومعايير معاصرة ، تهدف لبناء المعرفة والإستثمار في مخرجاتها من موارد بشرية متخصصة وإدماجهم في مخططات التنمية لتحقيق الرقي والتطور الاجتماعي.

إن الإرادة السياسية يجب أن تعتمد على مخططات واضحة ودقيقة وتكون متلائمة مع البيئة الداخلية والخارجية التي تتواجد فيها الدولة ،والتي من بين أهدافها بناء مجتمع معلوماتي حديث قادر على مواجهة التحديات والعراقيل ، كما يجب على نظام الحكم في الجزائر أن يولي اهتماما للبحث العلمي مثل ما هو عليه الشأن في البلدان التي عرفت نقلة نوعية في التطور الاقتصادي والاجتماعي ويتعلق الأمر بالدعم المالي والمعنوي وإنشاء عدد أكبر من

الهيئات المتخصصة لتنسيق البحوث العلمية وتفعيلها في الميدان الاقتصادي بما يتناسب وخلق الثروة، وعلى السياسات العامة للدولة أن تعطي المكانة اللائقة والمحورية للجامعة والبحث العلمي في جميع مخططاتها وبرامجها بمختلف أبعادها التنموية، و يجب على النظام الجزائري الاستفادة من الشراكة مع الدول الرائدة في بناء اقتصاد المعرفة، بالاعتماد على آليات البحث العلمي والابتكار والإبداع،

خاتمة:

من أجل تأهيل الجامعة الجزائرية إلى أن تلعب الدور المناسب سواء في علاقاتها مع محيطها الداخلي أم من حيث تأثيرها في المحيط الخارجي، ونقصد بذلك المهام الموكلة إليها في الدفع بعجلة التنمية ومساهماتها في تطوير وبناء المجتمع من خلال التفتح على تجارب الدول الرائدة في مجال بناء إقتصاد المعرفة بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام و الإتصال، ومواجهة التحديات المعاصرة يجب الأخذ بعين الاعتبار الإستراتيجيات التالية:

- إصلاح دقيق وشامل للمنظومة الجامعية خاصة فيما يتعلق بالمناهج والبرامج العلمية.
- تطوير البحث العلمي والنشاطات العلمية بما يتناسب مع التطور الحديث بالإضافة إلى دمج التعليم العالي وإشراكه في عملية التنمية.
- إعادة الإعتبار للجامعة وجعلها محورا أساسا في رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة.
- تحرير الجامعة من الوصاية من أجل القيام بوظائفها العلمية والمعرفية بما يتناسب والتطورات الحديثة
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة، خاصة البلدان التي عرفت تطورا إقتصاديا وإجتماعيا حديثا مثل : دولة كوريا الجنوبية، أوغندا، تركيا وغيرها
- سعي الجامعة بمعية الدولة إلى إقامة مراكز بحث متطورة تستجيب لحاجيات المرحلة التحولية الراهنة مثل : إقتصاد المعرفة والتطور في المجال التكنولوجي والتقني من جهة والاستجابة لمتطلبات التنمية وبالخصوص التنمية المحلية من جهة أخرى.
- على الدولة ضمان ميزانيات أكبر تتناسب والتكوين المعرفي للطلاب، ودعم البحوث العلمية والنشاطات العلمية المختلفة التي تخدم التنمية الشاملة.
- تفعيل دور الجامعة وإخراجها من الإطار النظري إلى الإطار الواقعي بما يخدم أهداف عملية التنمية المحلية
- ضرورة عقد إتفاقيات شراكة بين الجامعة والقطاع الخاص من مؤسسات إقتصادية وتجارية وغيرها .
- إعطاء الأولوية للبحوث والنشاطات العلمية التي تخدم الأبعاد المختلفة للتنمية، وربط العلاقة الفعالة والهادفة بينها وبين السلطات المحلية فيما يخص تخطيط وتنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية.
- ضرورة تكيف الملتقيات والندوات العلمية مع متطلبات الواقع بما يخدم الرقي والوعي الاجتماعي، وجعل المخابر الجامعية فعالة من خلال دورها في تقديم الإستشارات والحلول مع الاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.

الهوامش:

- 1/Xavier Griffer , Territoires de France : Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation , Ed Economica ,Paris 1984 P146,
- 2/عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001م، ص.13
- 3/أحمد رشيد ، التنمية المحلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر 1986م، ص. 16
- 4/الأمم المتحدة ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التجربة العمالية في مجال تنمية المجتمعات المحلية ، منشورات اليونيسكو، نيويورك ، 1998م ص. 9
- 5/حسن ابراهيم عيد ، دراسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990م ، ص 64
- 6/محي الدين صابر ، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986م، ط 2، ص 151-150
- 7/عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره ص18
- 8/المدرسة الوطنية للإدارة ، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة ، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري ، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة ، فرع إدارة محلية 2007م
- 9/ Zarifian , philippe. objectif compétence : pour un Nouvelle logique . paris :Edition laisons ,1999 . p70
- 10/ Hamadach , karim. Le développement des compétence [on ligne] page visité le16/08/2015disponible sur www.qualiteonline.com/rubriques/rub_3/dossier-44.html
- 11/Claude lessard, « Modèle d'universités et conceptions de qualité : pour une université plurielle et capable d'en témoigner », rapport présenté au Conseil Supérieur de l'éducation, le 29 Novembre 2012, pp. 3-4.
- 12/عمار بوحوش ، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة ، ج 2، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، صص 633-634 .
- 13/زرار العياشي ، سفيان بوعطيط ، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية : إشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 396، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012م ، ص. 115
- 14/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص. 20
- 15/ ليلى بدوي ، دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مداخلة منشورة في كتاب الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ، جامعة الجزائر 1 أيام 23-24-25-26 افريل 2012م ص. 220 جامعة الجزائر 1
- 16/ محمد صادق اسماعيل ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نحضوا؟ ولماذا تراجعنا؟ دار الكتب المصرية ، القاهرة، 2014م ، ص. 81
- 17/كريم زومان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009م-2001م ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المركز الجامعي خنشلة ، العدد 7 ، جوان 2010م ، ص. 203
- 18/كبار عبد الله ، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي : تحديات وأفاق ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 16، سبتمبر 2014م، ص 303
- 19/ بشير مصيطفي ، الموارد الجامعية رهان الإقلاع الاقتصادي في مواجهة الازمة ، موقع جريدة السلام (02-02-2015) متوفر على الرابط التالي:
<http://essalamonline.com/ara/permalink/42051.html> (10/12/2019)
- 20/ عبد الرحمان بن سانية ، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، غارداية العدد (11) ، 2011م، ص. 11
- 21/ Jong Han Kim, "The role of universities in the regional economic development in Korea", terminal project Presented to the Department of Planning, Public Policy & Management of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Administration, June 2008, pp3-4